



هو أمر شاق رصد أحوال الثورة السورية ومسارات تطورها في ظل ما تكابده من عذابات وآلام ومن أعداد ما فتئت تتزايد من الضحايا والجرحى والمعتقلين واللاجئين، لكنه واجب أخلاقي ومعرفي في آن، ربما كنوع من المساهمة في فهم حقيقة ما يجري وعرض أهم النتائج والاجتهادات الكفيلة بتعزيز حواجز استمرار هذه الثورة الفريدة وتمكينها في الأرض.

عام مضى، وشعار "معاً حتى الموت" الذي يرفعه المتظاهرون لنصرة المناطق المنكوبة لا يزال باقياً، ولا يزال المشهد يتكرر ويكتظ بصور مظاهرات تمتد وتنسج وتظهر عزيمة لا تلين أمام قوات أمنية وعسكرية تنتشر في كل مكان ولا توفر وسيلة من وسائل القهر والتنكيل لمحاصرة حراك الناس وقمعه، هذا إن لم نقل أن العنف المفرط كان أحد حواجز توسيع الاحتجاجات وتمددها.

فحادثة أطفال درعا لم تكن جديدة في تاريخ القمع السوري لكن توقيتها مع انطلاق رياح التغيير العربي، وشدة الجور والإذلال الذي تعرض له هؤلاء الأبرياء الصغار أعطاها معنى خاصاً وفتح الباب واسعاً لانتقال مظاهر التعاطف والاحتجاج إلى أماكن أخرى.

كان أبرزها المظاهرة التي انتطلقت من الجامع الأموي في دمشق يوم 15 / 3 / 2011م تلاها تجمع أسر المعتقلين السياسيين يوم 16 / 3 / أمام وزارة الداخلية للمطالبة بإطلاق سراح أبنائهم، واكتمل مشهد الانطلاق في 18 / 3 / بالمظاهرات الحاشدة التي عممت مدينة درعا وقوبلت بالرصاص الحي وأوقعت العشرات من القتلى والجرحى.

لم تعرف الأشهر الأولى من عمر الثورة انتشاراً سريعاً للاحتجاجات بل كانت متدرجة وبطئية. ربطاً بالطابع العفوبي والتلقائي وغياب قيادة سياسية قادرة على توجيه الناس وتعيم حراكهم، وأيضاً بتفاوت درجات القهر والاحتقان بين المدن والمناطق، وبالتالي القدرة على كسر جدار الخوف، ما يفسر المشاركة المبكرة للبلدات الأكثر تضرراً والتي عانت الأمر من جور السلطة، كالمعضمية وداريا ودوما في ريف دمشق، ثم ريف وأحياء مدينة حمص وبعض أحياء اللاذقية وبياناس وجبلة وجسر الشغور، ثم مناطق تواجد الأكراد الخاضعين لاضطهاد مزدوج.

وما إن حسمت مدينة حماة أمرها حتى بدت مشاركتها كاملة وفاضت ساحة العاصي بمئات الألوف من المتظاهرين، وكررت السبحة لنصل إلى إدلب ودير الزور والبوكال فضلاً عن ريف حلب ومعظم ريف دمشق وبعض أحياء المدينة، وليصح القول إن غالبية المدن والمناطق السورية صارت بالفعل جزءاً من الحراك الثوري واكتمل المشهد في الأسابيع الأخيرة بمشاركة أحياء مدينة حلب وجماعتها وأماكن جديدة من مدينة دمشق وريفها، لتبدو الصورة أشبه بثورة شاملة ضد النظام الحاكم ونموذجاً لوحدة وطنية حقيقة بين أبناء المجتمع الواحد في تطلعهم نحو الحرية والكرامة.

عام مضى قبل أن تكتشف الثورة السورية فرادتها وخصوصيتها، فمع انطلاقتها كانت عوامل التأثر بالثورات العربية الأخرى واضحة وجلية، وهو أمر ليس بغرير، فالسوريون معروفون بحساسيتهم لما يجري حولهم وتأثرهم بمحبيتهم العربي، وما زاد الأمروضوحاً، أوجه التشابه بين هذه الشعوب الثائرة فيما تعانه وتكابده، وبخاصة لجهة آليات القمع والسيطرة ومظاهر الظلم والفساد.

ومثلاً تأثر السوريون بالحرك الثوري العربي، تأثروا أيضاً بأشكال إطاحة الأنظمة هناك، فكان التعويل على سرعة الحسم والانتصار، وشهدنا حماسة منقطعة النظير لدى المتظاهرين للاعتصام في ساحة رئيسة وتحويلها إلى مركز دائم لللاحتجاج الأمر الذي واجهته السلطة بأشنع وسائل العنف، فأجهضت بصورة دموية اعتصام حمص عند ساعة المدينة، وأفشلت اعتصام أهالي حماة في ساحة العاصي، كما منعت بالقمع الشديد وصول المحتجين إلى ساحة العباسين في دمشق.

ثم وتيمناً بما حصل في تونس ومصر كبر الرهان لدى المحتجين على دور ما للجيش في إنجاز التغيير، وصدحت الشعارات التي تحفي القوات العسكرية وتحاول استمالتها، وأهمها "الشعب والجيش يد واحدة"، لكن النظام الذي استفاد مما جرى في تونس ومصر، عمد منذ الأيام الأولى إلى زج الجيش في المواجهة وتوريط بعض كتائبه في قمع المحتجين، فانتقلت الهتافات لتدين الجيش ودوره القمعي، وبأنه جيش السلطة وليس جيش الشعب، ما مهد الطريق لنشوء الجيش السوري الحر كإطار جديد يضم الضباط والجنود المنشقين أو الفارين الذين وقفوا مع الحراك الشعبي ورفضوا إطلاق الرصاص على أهلهما. ثم ومع ارتفاع منسوب العنف تحول الرهان نحو تمثل التجربة الليبية وقد بدأت بشائر هزيمة القذافي تلوح في الأفق، فتوالت الدعوات لفرض حظر جوي أو لتوفير ممرات آمنة أو مناطق عازلة تشكل ملاذاً للهرب من بطش السلطة، وبلا شك من وقت طويل قبل أن يدرك الناس فراداة ثورتهم وأنها لن تتبع أي نموذج آخر وأن خصوصيتها أن تواجه مصيرها وحيدة وتصنع مستقبلها بسواعد أبنائها.

وأيضاً كي يفسروا أسباب التلاؤ العربي والأعمى، وأن أي تدخل جدي داعم لثورتهم ليس عملية سهلة بل مشروطة بالأمن الإسرائيلي وبمصالح إيران وروسيا وبخوف من حدوث هزة في الاستقرار السياسي ربطاً بموقع سوريا المتشارب مع الكثير من الملفات الشائكة والحساسة في المنطقة.

عام مضى، والثورة تصارع وتناهض شتى محاولات جرها إلى الأتون الطائفي، وإلى عالم السلاح ومنطق القوة والغلبة، وإذ حصلت بعض الاندفاعات الثأرية لأفراد وجماعات صغيرة لبست لباس الطائفية البغيض كرد فعل على ممارسات سلطوية وفؤوية مغالية في القهر والتنكيل، لكن يصح القول إن الثورة السورية لا تزال كاتجاه عام ثورة وطنية وسلامية، ولا تزال تعبر عن مطالب مختلف فئات الشعب السوري في التغيير والحرية والكرامة، كما أنها لا تزال تحتفظ بأسلوب المظاهرات والاحتجاجات السلمية كأسلوب رئيس، ولا يغير من هذه الحقيقة استمرار حالة السلبية والتردد عند بعض الأقلية أو تنامي دور الجيش الحر في حماية المظاهرات ورد الأذى عن بعض المناطق الساخنة.

في التعديية السورية هناك حواجز بنوية لغبة مسار الانصهار الوطني في مواجهة نوازع التفرقة والتمييز، فقد لعب السوريون، من مختلف المكونات القومية والدينية، دوراً متكاملاً في بناء دولتهم وتاريخها الحديث، وشكلت عندهم قيم المواطنة والمساواة قاسماً مشتركاً، ولا يجوز وسم التحركات الشعبية باسمة معينة حين تنتهي الكتلة الرئيسة منها إلى الإسلام بصفته دين الأغلبية، فهي تنطوي على تنوع وتعديدية لافتتين، فإلى جانب العرب والأكراد، هناك مشاركة متفاوتة تبعاً لكل منطقة من مختلف الطوائف والمذاهب، والأهم تركيز هنافات المحتجين على الشعارات المناهضة للطائفية والتي تعلي قيم المواطنة وأسس العيش المشترك.

وب الرغم ما سبق لم يرق موقف بعض الأقلية إلى مستوى المشاركة العضوية ولا تزال قطاعات مهمة منها سلبية ومتربدة،

زاد ترددتها خوفها من البديل بعد النتائج التي أسفرت عنها انتخابات تونس ومصر وفوز تيارات من الإسلام السياسي بحصة كبيرة من المقاعد البرلمانية، لكن تصاعد معاناتها الاقتصادية والمعيشية واسเมّازها من أساليب عنف وتنكيل لا يحتملها عقل ولا ضمير، خلق بعض التبدل في مزاجها نحو تعاطف أوضح مع الحراك الشعبي وأحياناً مساندته وبصور شتى. ويبقى للحالة الكردية خصوصيتها، فالأكراد شاركوا منذ البداية في الاحتجاجات، ولم تخدعهم محاولات الاسترضاء بمنع الجنسية للمحرومين منها، لكن بقيت مشاركتهم تحت سقف محدود زاد الأمر تعقيداً تشكيل المجلس الوطني الكردي وانسحاب أحزابه من كافة التشكيلات الائتلافية المعارضة، ما يعني أن ثمة جهداً ملحاً لا بد أن يبذل لتجاوز ما يعترض وحدة المعارضة العربية والكردية من عقبات.

عام مضى ولا تزال المعارضة السورية في رحلة البحث عن ذاتها ودورها، فكما تفاجأت السلطة بالحراك الثوري وقدرته على التوسيع والاستمرار تفاجأت المعارضة به أيضاً، فسارعت للبحث عن قنوات للتواصل والتلاقي، تجلت بداية باحتلال بعض المعارضين المشهد الإعلامي ومساندتهم لمطالب الناس وحقهم في التظاهر والاحتجاج وتفنيد أكاذيب الإعلام الرسمي وادعاءاته عن مؤامرة خارجية وعصابات مسلحة وغيرها، ثم تعمق الدور نحو دعوات لتنظيم الصنوف وتوحيدتها، فشهدنا توافراً في عقد المؤتمرات والاجتماعات إن داخل البلاد أو خارجها غرضها توحيد الصنف والكلمة، لكنها لم ترق إلى حجم التحديات والتضحيات التي يقدمها الشارع، ولا يغير من هذه الحقيقة تشكيل المجلس الوطني بصفته النقلة الأهم على هذه الطريق.

وهنا لا يصح القول إن التوقيت غير مناسب لتناول أحوال المعارضة نظرياً وفي مقدمها المجلس الوطني، بل العكس هو الصحيح، إذ من واجب الجميع، الآن وليس غداً، تقديم النقد لها بما يمكنها، قبل فوات الأوان، من تجاوز ما تعانيه من مثالب وعثرات، خاصة لجهة التنافس المرضي والمؤذن بين أهم أطرافها، فليس أكثر من الوقف عند النقائص وتحديد أسبابها، ما يدفع قوى المعارضة الجادة والصادقة إلى الأمام ويفحرها على تطوير دورها وفاعليتها.

عام مضى، ولم يغب ل يوم واحد اسم التنسيقيات عن المشهد، هذه التكوينات القيادية الميدانية التي أفرزها الحراك الشعبي وانتشرت في كل موقع ومكان، وبدت كشكل تنظيمي من نجح نسبياً في تنظيم التظاهرات وتحويلها إلى ما يشبه الفعل اليومي، وفي تسخير الهواتف النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترن特 لخلق لغة مشتركة للفاعل وتوحيد إيقاع النشاطات.

ويبدو للعيان أن هذه التنسيقيات، وبرغم الضربات القاسية التي تعرضت لها وأفقدتها العشرات من الضحايا والمعتقلين، تمكنت من تعويض خسائرها بشباب جدد، واغتنت مع الوقت واكتسبت خبرة في التعامل مع الحدث وقدرة لافتة على التنظيم وحمل مسؤوليات متعددة؛ كالرصد والإعلام والتوثيق، ما أهلها لتشكيل ما سمي الإعلام البديل، في مواجهة إعلام رسمي دأب على توظيف الأكاذيب للطعن بمشروعية الاحتجاجات الشعبية وبوطنيتها وسلميتها.

عام مضى وتأكد كل ساعة مرت أن منطق العنف والقوة لن ينجح في هزم الثورة السورية أو تحجيمها، وهي ستعبر طريقها إلى أهدافها وإن كان صعباً وشاقاً، فالوقت بات ي العمل لصالحها وليس لصالح النظام وقد اشتدت عزلته السياسية والاقتصادية وأنهكت قواه، لكن ما يخفف من أعباء هذه الطريق وآلامها، تكثيف الجهد لضمان الحاجات الحيوية قبل المعنوية للناس في عمليات إغاثة مستمرة للمناطق المنكوبة بما يعزز الصمود ويخفف الخسائر، وهو أمر لا ينفصل عن الارتقاء بدور المعارضة واستعدادها لتحمل كامل المسؤولية في توجيه الجهد الرئيس لتمكين الثورة ومدتها بأسباب الدعم وإيجابيات واضحة حول نهج استمرارها، وفي بلورة خطاب واضح حول الأفق الديمقراطي للتغيير يساهم في طمأنة جميع مكونات المجتمع ويعزز انتشار الثورة لتشمل فئات الشعب كافة، ويمكنها من مواجهة فخ العسكرية وخطر الانزلاق إلى حرب أهلية ووأده.

والحال ثمة اطمئنان على الثورة السورية وليس من قلق بأن تجھض أو تكسر شوكتها، فالاحتجاجات الشعبية التي تمتد على مساحة الوطن وتنھض كالعنقاء بعد كل جولة قمع وتنكيل، قد تجاوزت مرحلة الانتكاس ووصلت نقطة لا عودة منها، لكن لا بد أن نعترف بأن زمن التحول الثوري سيكون ثقلياً جداً أمام آلة عسكرية وأمنية مدججة بأفتك الأسلحة وبإصرار على العنف والغلبة. نعم، هو زمن بطيء ومكلف ومكتظ بالضحايا والآلام ويعاناة ومكابدة لم يشهد شعب ثائر لها مثيلاً، لكن ما قد يخفف من وطأته وثقله، أن يعي الحراك الشعبي و مختلف قوى المعارضة خصوصية ثورتهم والصعوبات المحيطة بها، ويذروا من وضع تصور لانتصار سريع ومن الرهان على تدخل خارجي حاسم، فليس غير الثقة بجدوى المظاهرات والاحتجاجات السلمية، وحمايتها، ونقلها إلى أطوار جديدة ما قد يصل الناس إلى تحقيق أهدافهم وما يتطلعون إليه.

المصدر: الجزيرة نت

المصادر: